المؤشر السعري
6188.9
بتغير قدره
+24.6
0.4%

1,797 مليون دينار صافي الربح المتوقع لـ «المجموعة البترولية المستقلة»

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة لمساهميها أن الإدارة المالية للشركة انتهت من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الأول المنتهي في 2012/3/31، حيث من المتوقع ان يصل صافي الربح إلى 1,797 مليون دينار تقريبا، اي ما يعادل حوالي 12,43 فلسا للسهم الواحد مقارنة بصافي ربح 1,619 مليون دينار خلال الثلاثة اشهر المنتهية في 2011/3/31 اي ما يعادل 11,20 فلسا للسهم الواحد.
وقالت الشركة انها ستقوم بالإعلان عن طريق سوق الكويت للأوراق المالية عن النتائج النهائية للربع الأول لعام 2012 بعد مراجعتها من قبل مدققي الحسابات خلال الأسبوعين القادمين.

عقدت عموميتها غير العادية المؤجلة بنسبة حضور 73,79٪ وأقرت جميع بنود جدول الأعمال

«زين»: 252,7 مليون دينار أرباحاً نقدية وزعتها الشركة عن العام 2011

أسعد البنوان مترئسا الجمعية العمومية غير العادية لشركة زين أمس (قاسم باشا)

بنسبة حضور بلغت 73,79٪، عقدته الجمعية العمومية غير العادية لشركة الاتصالات المتنقلة (زين) أعمالها أمس برئاسة رئيس مجلس الإدارة أسعد البنوان.
ووافقت الجمعية غير العادية على بنودها الثلاثة التالية: البند أولا: تخفيض رأسمال الشركة المصرح 433,198,263,700 دينارا موزعة على 4,331,982,637 سهما إلى رأس المال المدفوع وهو ما يمثل عدد الأسهم غير المستخدمة من الأسهم الصادرة في إطار نظام خيارات شراء الأسهم للموظفين.
البند الثاني: زيادة رأسمال الشركة من 431,355,991,200 دينارا موزعة على 4,313,559,912 سهما الى 432,257,489,500 دينارا موزعة على 4,322,574,895 سهما، بمقدار 901,498,300 دينار موزعة على 9,014,983 سهما، وتخص هذه الزيادة لنظام خيار شراء الأسهم للموظفين.
البند الثالث: تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي.
النص الحالي: حدد رأسمال الشركة بمبلغ 433,198,263,700 دينارا موزعة على 4,331,982,637 سهما، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.
النص المقترح: حدد رأسمال الشركة بمبلغ 432,257,489,500 دينار موزعة على 4,322,574,895 سهما، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

يذكر أن الشركة كانت عقدت جمعيتها العمومية العادية في 29 مارس الماضي بنسبة حضور بلغت 73,79٪، حيث وافقت على توزيع أرباح نقدية بقيمة 65 فلسا للسهم الواحد، وتم تأجيل الجمعية غير العادية لعدم اكتمال النصاب القانوني (75٪).
وعلى جانب آخر أعلنت شركة زين أنها بدأت في توزيع الأرباح في التاسع من أبريل الجاري، حيث بلغ إجمالي حجم الأرباح الموزعة على المساهمين 252,7 مليون دينار (911 مليون دولار)، وهي أكبر التوزيعات النقدية في الكويت عن العام 2011.

● أحمد يوسف

السيف: نمو الأرباح التشغيلية للأقساط المكتتبة لـ «وثاق للتأمين» إلى 166,2 ألف دينار لـ 2011

عبدالله السيف مترئسا عمومية «وثاق للتأمين التكافلي»

أكد رئيس مجلس إدارة شركة «وثاق» للتأمين التكافلي عبدالله السيف أن الشركة حققت نموا يقدر بـ 13,2٪ في الأرباح التشغيلية للأقساط المكتتبة بالغة 166,2 ألف دينار للعام 2011 مقارنة بأرباح تشغيلية بلغت 144,3 ألف دينار للعام 2010.
واضاف السيف خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 81,05٪ ان بعض منتجات الشركة شهدت نموا مشجعا وان الشركة حازت بعض العقود الحيوية، فوصل نمو بعض المنتجات إلى مستويات مرضية للغاية بالمقارنة مع العام 2010.
وذكر السيف أن الأقساط المكتتبة بإجمالي أنشطة التأمين نمت بـ 9,4٪ وما يقارب 20٪ لبعض أنشطة التأمين الأخرى، ما عدا السيارات بالمقارنة بعام 2010، وعليه فقد تمت الموافقة على رفع البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31، مشيرا الى ان مجلس الإدارة اوصى بعدم توزيع أرباح عن العام 2011.
وأوضح السيف أن «وثاق» قد خرجت من عنق الزجاجة من دون أي خسائر، مقابل خسائر بلغت 866,4 ألف دينار للعام 2010، كما بلغ معدل نمو إجمالي الأصول 0,80٪، مقابل انخفاض قدره 6,57٪ بالمقارنة مع العام الماضي 2010، ونمو في حقوق المساهمين يقدر بـ 1,14٪ مقابل انخفاض قدره 8,97٪ بالمقارنة مع العام الماضي 2010.
وعلى صعيد الاستثمار في شركة «وثاق» مصر افاد السيف بأنه بالرغم من الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها مصر إلا أن سوق التأمين التكافلي هناك حقق معدل نمو كبيرا وصل إلى 37,48٪ مقابل نمو 8٪ تقريبا من إجمالي سوق التأمين، وجاءت «وثاق» مصر بالمركز الثالث من ناحية اكتتاب الأقساط، معربا عن تفاؤله بمزيد من النجاح والازدهار.

«وثاق ـ مصر» تحتل المركز الثالث من ناحية اكتتاب الأقساط

وأضاف أن تقرير هيئة «ستاندارد أند بورز» خلال الربع الثالث من عام 2011، جاء بتأكيد نجاح الشركة وصلابتها، بعد أن قامت الهيئة بتثبيت تصنيف الشركة الأمر الذي دل على القوة المالية للشركة، ودرجة ملاءتها الائتمانية الطويل الأمد.
وأكد السيف سعي الشركة الدائم للحفاظ على حصتها السوقية، على الرغم من الظروف الصعبة التي تحيط بها من كل جانب، مثل فوضى الطلب، وضعف مهنية التسعير، وزيادة أعداد شركات التأمين، وعدم نمو أقساط التأمين، وضعف الدعم الحكومي، والتي كان لها أكبر الأثر في عدم ضبط جودة هذا القطاع الهام والقيام بواجباته كمقوم أساسي للاقتصاد في تقديم خدماته.
وأشار السيف، إلى أنه بالرغم من بلوغ نمو أعداد شركات التأمين 32 شركة، إلا أن نسبة نمو أقساط التأمين المكتتبة، لم تتجاوز سوى 7,5٪ لتستقر على حوالي 200 مليون دينار طوال عام 2011.
ولفت إلى أن هذه النسبة، قد تكون قريبة من نسبة إنجاز خطة التنمية، إذ مع اقتراب السنة الثانية من سنوات خطة التنمية من نهايتها، لم تتعد نسبة الإنجاز 15٪ في مجملها البالغ 31 مليار دينار، مبينا أن نسبة إنجاز الخطة في عام 2011 أسوأ بكثير من عام 2010، حيث ان الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنشائية حتى نهاية ديسمبر 2011، لم يتجاوز 814 مليون دينار من أصل 2,4 مليار دينار المعتمدة لهذه الغايات.
وذكر السيف أن هناك من يتوقع نموا في إجمالي أقساط التأمين في العام 2012 يتراوح بين 10 و12٪، وذلك بفضل خطة التنمية التي تتطلع الحكومة لاستكمال تنفيذها، بعد التباطؤ الاقتصادي بسبب المشاحنات السياسية التي أدت إلى استقالة الحكومة، وما تبعها من حل لمجلس الأمة، بالإضافة إلى الظروف الجيوسياسية، وعدم الاستقرار الذي ألم بعدد من بلدان المنطقة، في حين أن فوائض الميزانية تعكس وضعا صحيا عاليا.
وأشاد السيف بالخطوات والإجراءات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة مؤخرا، فيما يخص تفعيل دور الإشراف والرقابة على قطاع التأمين، معربا عن أمله في المزيد من الرقابة المنظمة لهذا القطاع، من أجل الابتعاد عن بعض التأمينات ذات المخاطر العالية، وغير المتجانسة، التي قد يعرض شركات التأمين إلى المطالبات والتحديات على المدى المتوسط.
وذكر الأقساط الكبيرة الكامنة في هذه الأسواق، وهذا ما تجيده بعض الشركات المتخصصة بتأمينات الحياة مثلا، لخبراتها وارتباط سياساتها الاكتتابية وإعادة تأمينها بشركات عالمية، وهذا ما نأمل بتحقيقه في المستقبل المنظور، مؤكدا استمرار «وثاق» في اتباع الآليات والسياسات الحافظة لحقوق مساهميها وحملة وثائقها وتوفير البدائل الحيوية لفرص حقيقية لتشكيل نواة وعي لأنواع تأمين مبتكرة.
هذا، وقد أقرت العمومية عدم توزيع ارباح للعام 2011.

● عاطف رمضان

«كفيك» تعود للتداول بعد تعديل أوضاعها

«هيئة الأسواق» قررت إلغاء إدراج أسهم «منا القابضة» وإمهال 8 شركات حتى 30 يونيو

امهلت هيئة اسواق المال 8 شركات مدرجة حتى 30 يونيو المقبل لتعديل اوضاعها، وقررت الغاء ادراج شركة منا القابضة وعدم الغاء ادراج اسهم الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك» بعد تعديل اوضاعها.
وكانت هيئة اسواق المال نشرت بيانا امس على موقع البورصة جاء نصه كالتالي: اعمالا لنص المادة 25 من القرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن اصدار نظام الادراج في بورصة الاوراق المالية، وبالاشارة الى الشركات الموقوفة اسهمها عن التداول في سوق الكويت للاوراق المالية وبشكل خاص تلك التي تجاوز ايقافها عن التداول فترة ستة اشهر، فقد اتخذت الهيئة القرارات الآتية:

أولاً: 1 ـ شركة المستثمر الدولي

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للاوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ اطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة للشركة وتقديم ما يثبت عملية الاطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب اوضاعها المالية.
ب ـ الا يقل رأسمال الشركة عن 15 مليون دينار كحد ادنى وذلك بعد استبعاد اثر تكلفة اسهم الخزينة واحتياطي تحويل العملات الاجنبية.
ج ـ تقديم البيانات المالية الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

2 ـ شركة المسار للإجارة والاستثمار:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ اطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت عملية الإطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ ألا يقل رأسمال الشركة عن 15 مليون دينار كحد أدنى.

3 ـ شركة أعيان للإجارة والاستثمار:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ استكمال اجراءات زيادة رأس المال وتقديم ما يثبت ايداع مبلغ الزيادة وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ تقديم البيانات المالية الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

4 ـ شركة المدار للتمويل والاستثمار:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية واطفاء كامل الخسائر المتراكمة وتقديم ما يثبت عملية الاطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.

5 ـ شركة بيت الأوراق المالية:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ عقد الجمعية العمومية العادية لاعتماد البيانات المالية لسنة 2010 وتقديم ما يثبت ذلك.
ب ـ عقد الجمعية العمومية العادية لاعتماد البيانات المالية لسنة 2011 وتقديم ما يثبت ذلك.

6 ـ مجموعة عارف الاستثمارية:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ عقد الجمعية العامة العادية وغير العادية وإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة وتقديم ما يثبت عملية الإطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ تقديم البيانات المالية الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت ذلك.

7 ـ شركة نور للاستثمار المالي:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ اطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت عملية الإطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ ألا يقل رأسمال الشركة عن 15 مليون دينار كحد أدنى.

3 ـ شركة أعيان للإجارة والاستثمار:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ استكمال اجراءات زيادة رأس المال وتقديم ما يثبت ايداع مبلغ الزيادة وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ تقديم البيانات المالية الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

4 ـ شركة المدار للتمويل والاستثمار:

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ اطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت عملية الإطفاء وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ ألا يقل رأسمال الشركة عن 15 مليون دينار كحد أدنى.

8 ـ شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند):

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية ما لم تقم ادارة الشركة قبل تاريخ 30 يونيو 2012 بالتالي:
أ ـ عقد الجمعية العامة غير العادية وزيادة رأس المال وتقديم ما يثبت ايداع زيادة رأس المال وذلك في اطار السير نحو تصويب أوضاعها المالية.
ب ـ تقديم البيانات المالية الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وتقديم ما يثبت ذلك.

ثانيا: الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار.

قررت الهيئة عدم الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية بسبب قيام الشركة بتعديل أوضاعها المالية وفقا للمادة 25 من القرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن اصدار نظام الادراج في بورصة الأوراق المالية على ان يقوم سوق الكويت للأوراق المالية باتخاذ ما يلزم من اجراءات بشأن تداول أسهمها في السوق وفقا للإجراءات المتبعة بهذا الخصوص.

ثالثا: شركة منا القابضة

قررت الهيئة الغاء ادراج اسهم هذه الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية بسبب استمرار وقف تداول أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية لمدة تزيد على ستة شهور دون قيام الشركة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل أوضاعها المالية.

«صفوان» تخطط للتوسع في الأردن والعراق

محمد العلي مترئسا الجمعية العمومية (فريال حماد)

انتقد المالك الرئيسي في شركة صفوان للتجارة العامة والمقاولات فيصل المطوع الأوضاع الاقتصادية الحالية للكويت، مشيرا إلى أن الدولة تعيش حاليا على موارد نفطية يتم توزيعها على المواطنين كرواتب شهرية، دون أن يكون هناك فكر تنموي استراتيجي مستقبلي.
ووصف المطوع، في تصريحاته للصحافيين على هامش الجمعية العامة العادية لشركة صفوان والتي عقدت صباح أمس بنسبة حضور بلغت 93,9٪، الأوضاع الحالية بالكويت في ثلاث كلمات وهي «نفط ينتج.. ودينار يصرف.. ومواطن يحتج».
وأضاف أن نمط الصرف الاستهلاكي قد وصل إلى «سكة سد»، في الوقت الذي تردى فيه أداء كافة القطاعات في الدولة بدءا من القطاع الصحي فالاقتصادي فالإسكاني وغيره الكثير، فهل تعي الحكومة الكويتية أننا قد تأخرنا كثيرا في معظم المجالات، وأن بلدنا لا يستحق كل هذه المعاناة، وأن الشعب الكويتي يستحق أداء أفضل من خلال إدارة الثروة النفطية الضخمة والمتدفقة.
وتساءل قائلا: هل يعقل أن تعيش البلاد في أزمات متكررة مع أن الحلول متوافرة ومتاحة من خلال خطط الخصخصة وتنفيذ الخطط التنموية ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية؟ فالحفاظ على الأمن الاقتصادي يعد أحد أهم واجبات الدولة.
وحول رأيه في أداء هيئة أسواق المال، أعرب المطوع عن أمله في أن يكون أداء الهيئة أكثر سرعة وكفاءة في تلبية حاجات السوق، مشيرا إلى أن الشركة تشتكي حاليا من تأخير ميزانياتها لدى الهيئة وتأخير الاجابة على بعض التساؤلات، مؤكدا في الوقت ذاته أن عامل الوقت يعتبر عاملا هاما وأساسيا بالنسبة لجميع الشركات المحلية.
كما طالب المطوع بتوحيد جهود الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات الاستثمارية، لاسيما أن هذه الشركات تخضع في ميزانياتها لكل من البنك المركزي وهيئة أسواق المال وسوق الكويت للاوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة، مما يحملها المزيد من الجهد والوقت.

عمومية الشركة توزع 27٪ نقداً عن 2011

وكالات طبية

من جهته، قال رئيس مجلس إدارة شركة صفوان محمد العلي ان «صفوان» أضافت مؤخرا العديد من الوكالات الطبية الجديدة إلى جعبتها، من بينها وكالات لمنتجات طبية ومكملات غذائية وفيتامينات، كما قامت بافتتاح مكتب علمي في الاردن ومكتب ومخزن في اربيل في العراق. وأضاف أن «صفوان» وقعت مؤخرا عقد بناء مبناها الجديد في منطقة العارضية بمبلغ وقدره 1,7 مليون دينار، شامل عقود المقاول والمستشار الهندسي، متوقعا الانتهاء من البناء خلال العام المقبل.

البيانات المالية

وحول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، قال العلي ان «صفوان» حققت أرباحا صافية بمقدار مليوني دينار، فيما بلغت ربحية السهم 42,1 فلسا مقارنة بـ 37,1 فلسا للعام 2010، فيما بلغ إجمالي أصول الشركة نحو 29,2 مليون دينار بزيادة قدرها 5 ملايين دينار في العام 2010. وكانت عمومية صفوان قد أقرت جميع بنود جدول الاعمال بما فيها توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 27٪، كما وافقت على تفويض مجلس الادارة بشراء أو بيع 10٪ من أسهم الشركة وفقا للمادة 115 مضافا بالقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزير التجارة رقم 10 لسنة 87.

● محمود فاروق

«الساحل» تربح 4,1 ملايين دينار في 2011

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس ادارة شركة الساحل للتنمية والاستثمار اعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011، حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 4,1 ملايين دينار ما يعادل 7 فلوس للسهم، مقارنة مع أرباح بلغت 5,8 ملايين دينار ما يعادل 10 فلوس للسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وأوصى مجلس ادارة الشركة بعدم توزيع أرباح.

البدء بتوزيع أرباح 3 شركات

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن 3 شركات ستبدأ بتوزيع الأرباح النقدية لها حيث أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» أنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 25٪ واسهم المنحة بواقع 5٪ على المساهمين اعتبارا من 15 الجاري.
فيما أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (مشاريع) أنه سيتم البدء بتوزيع الأرباح النقدية بواقع 20٪ واسهم المنحة بواقع 5٪ على المساهمين المسجلين بتاريخ الجمعية العمومية المنعقدة في 10 ابريل 2012 اعتبارا من أمس.
وأعلنت شركة العيد للأغذية أنه سيتم البدء بتوزيع أسهم المنحة بواقع 10٪ اعتبارا من يوم الأحد الموافق 15 الجاري.